

أثر الأزمة السورية على الأردن

ناديه فالحة العموش*

ملخص

يهدف هذا البحث إلى تسليط الضوء على التحديات التي رافقت أزمة اللجوء السوري على القطاعات المختلفة في الأردن عبر تحديات داخلية تبين الضغوط المتزايدة التي تعرضت لها البنى التحتية والموارد الطبيعية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية وتحديات خارجية توضح آثار تذبذب الاستقرار السياسي في منطقة الشرق الأوسط على الأردن وما تتحمله من ضغوطات دولية عبر ربط المساعدات والمنح والقروض المقدمة إليها بسياسات الدول المانحة، كما بين البحث دور الحكومة الأردنية والمجتمع المحلي في التخفيف من وطأة تحمل أعباء استضافة اللاجئين السوريين والتي استعرضت أدوارها المختلفة في مبادرات ومساعدات إنسانية بالإضافة إلى الرؤى البحثية الأكاديمية المختلفة.

الكلمات الدالة: اللاجئ، الشرق الأوسط، المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

المقدمة

أن تتركه الأزمة السورية على الأردن ومعرفة التأثيرات المختلفة التي واجهها، ومدى استجابة المحافظ الدولية لواجباتها الإنسانية عبر هيئات الإغاثة المختلفة، إذ أن الظروف السياسية المتوترة في الشرق الأوسط تشكل عبئاً وتحدياً على مصير الاستقرار في المنطقة وبالتالي يرتبط تفعيل وتنظيم القطاعات المختلفة في ضوء ما يتعلق بإنهاء الصراع الدائر فيها، وعليه فقد أمكن صياغة السؤال المحوري في المشكلة البحثية على النحو التالي:

ما اثر الأزمة السورية على الأردن؟

وينفرد عن هذا السؤال سؤالان فرعيان هما:

- إلى أي درجة تأثر الأردن بالأزمة السورية؟
- ما البدائل الإستراتيجية أمام الأردن جراء التحديات التي يواجهها من الأزمة السورية؟

أهمية البحث

تشكل الظروف السياسية والعسكرية المتباينة في سوريا محورا مهما في عملية استقرار الشرق الأوسط والتي اقتضت فيها الظروف بالضغط على الدول المجاورة لاستقبال آلاف السوريين هربا من الحرب والظروف الاقتصادية والاجتماعية القاهرة، مما جعل الأردن ملجأً للسوريين والتي أفضت باستقبالهم إلى العديد من النتائج والآثار على المستويين الداخلي والخارجي ليصل عدد اللاجئين السوريين في الأردن إلى (1,3) مليون لاجئ هم المسجلون في المفوضية العليا لشؤون اللاجئين.

يحتل الأردن موقعا حيويا وحلقة إستراتيجية بين الشرق والغرب، والمتتبع لتطور الأحداث السياسية والعسكرية خلال النصف الثاني من القرن العشرين، يجد أن للأردن بقاءته الحكيمة له دور مميز في مواجهة الأزمات والصراعات المصيرية، منطلقا من قاعدة إتباعه نهج الواقعية والعقلانية في تحقيق أهدافه المرتبطة بالمصلحة الوطنية العليا، وتطوير قدرات وإمكانات الدولة الأردنية على كل المستويات الداخلية والخارجية.

وقد جاءت الظروف السياسية الأخيرة المتمثلة بأزمة اللجوء السوري على الأردن مرتبهة بواقع يشكل تحدياً آخر في تحقيق الاستقرار الوطني يضاف إلى التحديات المختلفة التي يعاني منها الأردن، ومحاولته التكيف مع كل المتغيرات والمتطلبات المختلفة سواء أكانت نابعة من البيئة الداخلية أو الخارجية، ورسم السياسات المنطقية بهدف إيجاد حلول في تحقيق المستقبل الأردني منطلقاً من ثوابت ومرتكزات النظام السياسي والجانب الإنساني.

مشكلة البحث

تتلخص مشكلة البحث في معرفة طبيعة الأثر الذي يمكن

* كلية الهندسة التكنولوجية، جامعة البلقاء التطبيقية، الاردن. تاريخ استلام البحث 2016/9/23، وتاريخ قبوله 2016/12/4.

وتفسيرها والاستناد على ذلك الوصف في استيعاب الواقع الحالي وتوقع اتجاهاتها المستقبلية القريبة والبعيدة، كما استخدم البحث المنهج المقارن الذي يعتمد على المقارنة في دراسة الظاهرة ويبرز أوجه الشبه والاختلاف بين ظاهرتين أو أكثر.

الدراسات السابقة

هنالك بعض الدراسات السابقة التي تناولت موضوع اثر الأزمة السورية على الأردن وكان من أهمها:

قدم المجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام (2015) دراسة عن الآثار الاقتصادية والاجتماعية لازمة نزوح السوريين على الاقتصاد الأردني، والتي هدفت إلى معرفة الآثار الاقتصادية والاجتماعية لتدفق اللاجئين السوريين، كما وتركز بشكل أساسي على التكاليف الاقتصادية المباشرة وغير المباشرة على الاقتصاد الوطني، مع إلقاء نظرة تحليلية على بعض الآثار الاجتماعية لازمة على الاقتصاد الأردني، كما بينت الدراسة العهود الدولية الخاصة بالحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وقسمت الدراسة الآثار إلى قسمين، الأول يعتني بالآثار القطاعية للأزمة بما في ذلك الآثار على قطاع التعليم والصحة وخدمات الحماية والأمن والدفاع المدني والبنى التحتية والخدمات العامة، والثاني يتناول تقدير الآثار على المستوى الكلي للبلاد، والمرتبطة بعجز الموازنة والمديونية وميزان المدفوعات وسوق العمل.

واستخدمت الدراسة المنهج التحليلي الكمي، حيث توصلت إلى عدة استنتاجات مهمة منها:

أن الكلفة الكلية للاجئين السوريين على الاقتصاد الوطني خلال فترة الدراسة وصلت إلى 590 مليون دينار وبما لا يقل عن 3% من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد، وما يشكل 20% من عجز الموازنة العامة للدولة.

كما أشارت الدراسة إلى التأثير المباشر على سوق العمل الأردني، على ما يقرب من 38 ألف فرصة عمل أي ما يشكل 40% من فرص العمل المطلوب توافرها سنوياً للعمالة الأردنية، مما يشكل تحدياً إستراتيجياً التشغيل الوطني وسياسات إحلال العمالة في البلاد.

وقدم المجلس توصيات عديدة من أهمها:

ضرورة العمل بجدية لبحث المجتمع الدولي على تحمل مسؤولياته أمام قضية محورية ذات بعد أنساني بالدرجة الأولى، وعدم ترك الاقتصاد الأردني الذي يعاني شتى أشكال الاختلالات والتشوّهات الاقتصادية منفرداً أمام استحقاقات هذه الأزمة بكل أبعادها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية.

إن عملية تحديد الآثار السلبية داخليا وخارجيا لدولة من الدول ومعرفة تأثيرها ومدى التأثير بها ليس بالأمر السهل، وعليه فإن أهمية البحث تقوم على صعيدين (نظري، عملي):

- الجانب النظري: تتبع أهمية البحث في جانبه النظري في تشخيص العوائق والتحديات التي واجهها الأردن من أزمة اللجوء السوري اثر الظروف السياسية التي تعاني منها منطقة الشرق الأوسط والتي يسعى البحث من خلاله إلى إثراء المعرفة العلمية في دراسة الآثار المترتبة على الأردن جراء الأزمة السورية.

- الجانب العملي: يسعى البحث إلى بيان أهمية دور الأبحاث في تسليط الضوء على تحديات أزمة اللجوء السوري بشكل يسهم في رفق أصحاب القرار وإفادتهم نحو التوصل إلى حلول تسهم في معالجة هذه الأزمة بصورة تبين مدى نتائج ومستوى الأضرار التي لحقت بالقطاعات المختلفة والبنى التحتية والاقتصاد وحتى الأمن الاجتماعي، والتعرف على ما قدمته الأردن من مبادرات على المستوى المحلي والحكومي لتجاوز هذه الأزمة.

أهداف البحث

يسعى البحث إلى تحقيق الهدف التالي:

بيان مدى تأثير وأبعاد الأزمة السورية على الأردن على المستويين الداخلي والخارجي.

أسئلة البحث

من خلال ما تم طرحه في مشكلة البحث، فإن البحث يسعى للإجابة عن السؤال التالي:

- ما مدى تأثير الأزمة السورية على المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية للدولة الأردنية؟
- هل تحمل الأردن كلفة استضافة اللاجئين السوريين بشكل يفوق إمكانياته الاقتصادية والاجتماعية واستنزف موارده المحدودة؟

منهجية البحث

يستخدم هذا البحث المنهج الوصفي الذي يعتمد على دراسة الظاهرة كما توجد في الواقع بإعطائها وصفاً رقمياً من خلال أرقام وجداول توضح مقدار هذه الظاهرة أو حجمها أو درجة ارتباطها مع الظواهر الأخرى، وتتبع للمنهج التاريخي وهو المنهج المعني بوصف الأحداث التي وقعت في الماضي وصفاً كيفياً يتناول رصد عناصرها وتحليلها ومناقشتها

القانونية وغير ذلك من المساعدات والحقوق الاجتماعية التي يجب أن يحصل عليها من الأطراف الوطنية الموقعة على هذه الوثيقة وهي تحدد بشكل متساو التزامات اللاجئين تجاه الحكومة المضيفة، كما تحدد لبعض الفئات المعنية من الأشخاص من قبل الإرهابيين غير المؤهلين للحصول على صفة اللاجئين، وهذه الاتفاقية سبقها وضع مجموعة من القوانين والاتفاقيات والمبادئ التوجيهية التي تستهدف حماية اللاجئين في الشطر الأول من القرن العشرين في ظل عصبة الأمم المتحدة حتى تم توقيعها في 1951/7/25 م عندما وافقت الجمعية العامة للأمم المتحدة على الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين.

ومما تجدر الإشارة إليه أن الأردن لم يوقع على هذه الاتفاقية.

الشرق الأوسط

هي المنطقة الجغرافية الواقعة حول شرق وجنوب البحر الأبيض المتوسط وتمتد إلى الخليج العربي (رحالة، 2014، ص22) وقد مر مصطلح الشرق الأوسط بمراحل عديدة من حيث الدلالات والمؤشرات وحتى الأهداف والذي أطلقه مؤرخون كانوا يعنون بها المنطقة الجيوبولوتيكية المحصورة بين الشرق الأدنى والشرق الأقصى وقد درجت الأوساط السياسية والأكاديمية عشية انتهاء الحرب العالمية الأولى على استخدام مصطلح الشرق الأوسط مع تطويره ليشكل مجموعة من الدول والتي تتسم بوتيرة من التفاعلات والتشابك فيما بينها وتعتبر من أكثر بقاع الأرض عرضة للاضطرابات.

المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

هي هيئة إنسانية تم انشاؤها في 1950/12/14 من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة وتقضي بولاية المفوضية لقيادة العمل الدولي لحماية اللاجئين وحقوقهم وحل مشاكلهم في كافة أنحاء العالم (مكتب المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين).

كما تسعى المفوضية لضمان قدرة كل شخص على ممارسة حقه في التماس اللجوء والعمور على ملاذ آمن في دولة أخرى، مع إمكانية العودة الطوعية إلى الوطن أو الاندماج محلياً أو إعادة التوطين في بلد ثالث، كما للمفوضية ولاية في مساعدة الأشخاص عديمي الجنسية.

الفصل الأول

التحديات الداخلية والخارجية على الأردن قبل الأزمة السورية

تمهيد

يعتبر الأردن مثل باقي الدول في المجتمع الدولي التي

دراسة (الكساندرا فرانسيس) لمركز كارينغي للشرق الأوسط بعنوان (أزمة اللاجئين في الأردن) قدمت فيه الباحثة تسلسلاً لأبرز التحديات التي نتجت عن أزمة اللجوء السوري سواء على الأردنيين أم على اللاجئين السوريين، وشرحها لدور دعم المجتمع الدولي والجهات المانحة في النهوض بأعباء تلك التحديات ومواجهتها، كما ألفت الضوء على تزايد مستوى الإحباط العام الذي طرأ على الأردن واللاجئين أثر تدهور الأوضاع السياسية في المنطقة إقليمياً واقتصادياً عبر تضاعف وتقليص مستوى التمويل الدولي في إطار المساعدات المادية والأساسية، بالإضافة إلى شرح الباحثة لتطور السياسات الخاصة باللاجئين السوريين، بتشديد القيود التي تسمح بإدخال السوريين إلى الأراضي الأردنية، وخاصة بسبب الضغط الناجم عن زيادة أعداد اللاجئين على قطاع المياه والعمالة والاقتصاد. لقد خلصت الباحثة إلى أهمية توفير المساعدات للدولة الأردنية لمواجهة تحدياته في ظل شح الموارد وضعف الاقتصاد وأهمية الحفاظ على نطاق الحماية الإنسانية الأساسية للاجئين السوريين عبر وصول المجتمع الدولي نحو نهج مستدام طويل الأجل في النهوض بأعباء السوريين النازحين والمجتمعات المضيفة.

وعلى الرغم من أهمية الدراسات السابقة يأتي هذا البحث لاستعراض مختلف الجوانب الرئيسة التي تؤثر في الدولة الأردنية في مجالاتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية على اثر الأزمة السورية وعلى أهمية استقرار منطقة الشرق الأوسط في رسم السياسات المستقبلية في مواجهة المشكلات المتعلقة بها. ولذلك فإن ما يميز هذه الدراسة أنها تبين وبصورة مقارنة بين الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية قبل الأزمة السورية وبعدها، بالإضافة أنها تضع بين يدي القارئ رؤى وحلولاً حول أزمة اللجوء السوري إلى الأردن عبر مبادرات حكومية ودور المجتمع المحلي للخروج من الأزمة.

مصطلحات البحث

اللاجئ

عرف القانون الدولي اللاجئ بأنه شخص يوجد خارج بلد جنسيته أو بلد إقامته المعتادة بسبب خوف له ما يبرره من التعرض للاضطهاد بسبب العنصر أو الدين أو القومية أو الانتماء إلى طائفة اجتماعية معينة أو إلى رأي سياسي ولا يستطيع بسبب ذلك الخوف أو لا يريد أن يستظل بحماية ذلك البلد أو العودة إليه خشية التعرض للاضطهاد (الاتفاقية الخاصة في وضع اللاجئين عام 1951).

وهذا التعريف كما بينته الاتفاقية يشكل نوعاً من الحماية

العمالة الأردنية في استئناف المسيرة الإنمائية الاقتصادية. أما من الناحية السياسية فتجدر الإشارة إلى أن انهيار القوة العراقية وانقسام الصف العربي أدى إلى تطور على مستوى الصراع العربي الإسرائيلي من خلال غياب قوى عربية مثل العراق كقوة مواجهة لإسرائيل وتدخل قوات أجنبية وبقاؤها لغاية الآن في الخليج العربي، أنهى دورها الإقليمي في المنطقة وحصرها بيد أميركا الداعمة لإسرائيل، بالإضافة إلى سيطرتها غير المباشرة للثروات النفطية العراقية والتي دعمت الاقتصاد الأردني في ظل غياب المساعدات الخليجية.

وبذلك تكون الأردن في مواجهة دولة إسرائيل، مما يزيد عبء الدولة الأردنية في حماية كيانها من خطر تحقيق الأطماع الإسرائيلية التوسعية والتي تسعى لما يسمى بدولة إسرائيل الكبرى، وإشاراتها لإنشاء ما يسمى بالوطن البديل القائم على قبول الأردن باللجئين الفلسطينيين وإنهاء مطالباتهم بإيجاد دولة فلسطينية.

وعلى أثر تلك الظروف وجد الأردن نفسه أمام قيادة أميركية تسعى لفرض قوتها على العالم الغربي والعربي والتي نادى بضرورة إيجاد سلام عادل وشامل في المنطقة العربية تكون إسرائيل جزءاً رئيسياً فيها، مما دفع الأردن في 1991 لعقد مؤتمر وطني حضرته مختلف الفعاليات الشعبية تناول كل المعطيات والمتغيرات الدولية والإقليمية في المنطقة والذي أقر فيه مبدأ السلام مع إسرائيل، حتى أعلن عن مفاوضات سرية بين الفلسطينيين والإسرائيليين انتهت إلى توقيع اتفاق بين الطرفين، تلاها توقيع اتفاق واشنطن المتضمن إنهاء حالة العداء بين الأردن وإسرائيل (العناقرة وآخرون، 2008، ص: 99).

لقد كان من أبرز الطموحات التي هدف إليها الأردن من خلال المعاهدة، وضع حد للأطماع التوسعية الإسرائيلية في الأردن، ومحاولة حل آثار الأزمة العراقية الكويتية بصورة عقلانية واضحة مع مستجدات الحياة الدولية الجديدة، بحيث تسمح للأردن بتوافر أجواء مستقرة لتجاوز الأزمة الاقتصادية الداخلية.

المبحث الثاني: التحديات الاقتصادية والاجتماعية على الأردن قبل الأزمة السورية

انطلاقاً من الظروف السياسية والاقتصادية التي مر بها الأردن بعد أزمة الخليج الثانية ومعاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية، تلاها وفاة الملك الحسين، وتولي الملك عبد الله الثاني الحكم، وجد الأردن نفسه أمام معطيات جديدة ومسلمات عليه مواجهتها على الصعيد الداخلي والخارجي وأمام تحديات اقتصادية ضخمة من أبرزها البطالة والفقر والمديونية، أما فيما

تبحث عن الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي والأمني في مجتمعها، والتي شكلت تحديات واضحة في مسيرة البناء والوجود الأردني والتي كانت تتبع لظروفها وإمكاناتها على المدى الطويل، والذي سعى الأردن جاهداً للوصول لحالة الأمن والاستقرار حسب الظروف الداخلية والخارجية التي تشكل مؤثراً واضحاً في التهديد لأمنه الوطني والاقتصادي في محاولة لتجاوزها وحماية كيانها.

المبحث الأول: التحديات السياسية على الأردن قبل الأزمة السورية

تعد إمكانيات الدولة الأردنية من النواحي الاقتصادية غير كافية وذلك لعدم وجود مقدرات أو ثروات تتركز عليها في مسيرة تدعيم التنمية الاقتصادية، بالإضافة إلى ما آلت إليه أوضاع الدول العربية المحيطة ومن أبرزها آثار الصراع العربي الإسرائيلي عليه، وتردي أوضاع الحالة العربية تحت مسميات الربيع العربي غير المستقر لإنشاء أنظمة سياسية جديدة جاءت بمنطلق شعبي يمهّد لوضع عربي غير مفهوم وواضح في المستقبل.

مما لاشك فيه أن التحديات الداخلية والخارجية التي مر بها الأردن قبل الأزمة السورية هي ظروف صعبة وقاسية خاصة بعد حرب الخليج الثانية بين العراق والكويت والتي أفضت إلى انقسامات واضحة في الصف العربي، وخاصة بعد اعتبار الأردن من قبل الخليج العربي من الدول التي ساندت القوة العراقية في حربها ضد الكويت، حتى بعد توضيح الموقف الأردني الداعي إلى حل الأزمة عربياً دون تدخل القوات الأجنبية، واللجوء إلى خيار دبلوماسي توفيقى وعدم اتخاذ قرارات من شأنها إدانة العراق وذلك بهدف عدم إخراجها وعزلها عن الصف العربي بشكل يؤدي إلى خلل في ميزان القوة العربية مقابل القوة الإسرائيلية (العفيف وآخرون، ص: 95).

ولكن مع تداعيات الفهم العربي لحل الأزمة ودخول القوات الأجنبية إلى المنطقة العربية، لم يكن بمقدور الأردن من احتواء الأزمة والتي شكلت تحدياً اقتصادياً وسياسياً عليه، وذلك لتدفق العمالة الأردنية والفلسطينية التي كانت تعمل في الخليج وعودتها إلى الأراضي الأردنية أدى إلى وجود عبء إضافي استنزف طاقاته الاقتصادية بسبب ظروف البطالة والفقر وعجز المديونية، بالإضافة لظروف الصراع العربي الإسرائيلي الذي أجبر الأردن على استيعاب الأعداد الهائلة من اللاجئين الفلسطينيين في حرب (67، 48)، واستيعاب اللجوء العراقي في سنوات التدخل الأمريكي في العراق وحالات الاضطراب السياسي بعد خروجها من الحرب بشكل لا يتناسب مع حجم الموارد الأردنية، وقفدانها للمساعدات العربية الخليجية وحالات

وبالمقابل نجد أن نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل هي في نسب متصاعدة مما يجعل السوق ضيقاً على الذكور، وذلك لأن عملها ينطوي على عقيدة فكرية اجتماعية في مجتمعها شجعها ظهور حريات وحقوق المرأة التي نادى بها المجتمع الدولي في السنوات الأخيرة.

ومن العوامل المهمة التي أثرت في زيادة نسبة البطالة، هو تدفق العمالة الأردنية والفلسطينية التي كانت تعمل في الخليج وحتى العراقية إلى سوق العمل الأردني بسبب الظروف السياسية التي سبق ذكرها.

الفقر

هناك فهم غير واضح في تعريف وطرق قياس الفقر، والذي يرجع إلى الاختلاف بين الدراسات المتعلقة بهذا المجال واختلاف المناطق الجغرافية التي طبقت عليها، وعليه يتمحور مفهوم الفقر في الأردن على نوعين الأول (فقر مدقع وفقر طبيعي) الأول هو بعدم حصول كفاية الإنسان على حاجياته الطبيعية والثاني بحصوله على أدنى مستوى لحاجاته الطبيعية من مسكن وغذاء وملبس. وقد تبنت الحكومة الأردنية في سنة 2004 بوضع مؤشر لقياس نسبة الفقر يسمى بمؤشر خط الفقر.

وبالإطلاع على تقرير الفقر في الأردن لعام 2010 الذي أصدرته دائرة الإحصاءات العامة، فقد أظهرت النتائج أن نسبة الفقر في الأردن بلغت أقل من نقطة مئوية واحدة (0,32%) وهي أقل من القيمة المستهدفة التي تم تحديدها في تقرير الأهداف الإنمائية للألفية والبالغ (3,3%)، كما وبلغ الفقر الطبيعي (14,4%) (دائرة الإحصاءات العامة، 2010).

وترجع أسباب الفقر في الأردن إلى عدة عوامل منها:

- 1- البطالة
- 2- ارتفاع تكاليف المعيشة.
- 3- تدني مستوى الدخل.
- 4- زيادة النمو السكاني بشكل يفوق قدرة الأسرة بتحمل إعالتها مع ثبات الدخل الشهري لها.
- 5- دور العوامل السياسية المحيطة بالأردن الذي يدفع بالمستثمرين للخروج باستثماراتهم إلى دول أخرى ذات ظروف سياسية أكثر استقراراً، مما قلل من فرص العمل.
- 6- تباطؤ النمو الاقتصادي.

كما ونشير إلى أن الفقر المادي يرتبط بشكل مباشر بعاملين رئيسيين هما معدل دخل الفرد الإجمالي وتوزيع الدخل، وعند النظر إلى دخل الفرد الأردني نجد انخفاض نصيب الفرد من الدخل والتفاوت الكبير في توزيع الدخل بين شرائح المجتمع وبالأخص بعد أزمة الخليج عام 1990-1991، وارتفاع نسبة

يتعلق بالوضع الاقتصادي في الأردن، فتعد ثروات الأردن الوطنية الأساسية ثروات محدودة، بالتزامن مع أثر الأحداث السياسية التي جعلته رهناً بإيجاد مناخات استثمارية اقتصادية غير مستقرة.

وعليه فأنا سنعرض هذه التحديات بشكل عام وأثرها على الاقتصاد الأردني:

البطالة

إن ما شهده الاقتصاد الأردني من اختلالات متعددة منذ تطبيق منظومة الإصلاح الاقتصادي في عام 1989 والتي أدت إلى انكشاف غير مسبوق لواقعها المالي وذلك بسبب صغر مساحة السوق المحلي وضعف الاقتصاد، وضالة الاستثمارات الخارجية وارتفاع حجم القطاع العام، والاعتماد على العمالة الأجنبية والمحلية في تأدية بعض الأعمال الحيوية مثل البناء والزراعة والصناعة والذي وجه العمالة الأردنية نحو القطاع العام (مركز دراسات الشرق الأوسط، 2013/6/8).

وبعودة العمالة الأردنية والفلسطينية من الخليج العربي على اثر أزمة الخليج الثانية، فإن الأردن وقف أمام تحديات إيجاد فرص العمل لهم، بالإضافة إلى ما تعانيه من شح في الموارد وقلة فرص العمل المتاحة لديها.

وعلى الرغم من ذلك فالأردن من الدول النامية التي حققت انجازاً على صعيد الثروة البشرية بتطويرها وجعلها كفاءة في السوق المحلي والإقليمي وذلك بسبب تطوير قطاع التعليم، كما يتسم المجتمع الأردني بسمة الشباب والفتوة حيث بلغت حتى عام 2004 نسبة من هم دون سن الخامسة عشرة من العمر (37,1%) من مجموع السكان، و(3,8%) أعمارهم فوق 65 سنة فما فوق، وما تبقى يقع في فئة العمر من 15 سنة إلى 64 سنة أي ما نسبته (59,1%)، وهذه الفئة هي التي تمد المجتمع بالقوى العاملة، مما أدى إلى ارتفاع نسبة الإعالة الكلية أي نسبة من هم في سن العمل إلى من هم خارج سن العمل، ويرجع السبب في ذلك إلى زيادة نسبة صغار السن بسبب ارتفاع معدل المواليد وزيادة نسبة المنتظمين في المدارس (العفيف وآخرون، ص: 267).

الأمر الذي شكل مستقبلاً أزمة في زيادة نسبة البطالة بعد مضي 10 سنوات، وذلك بدخول الفئة العمرية الأكبر (فئة الشباب) إلى سوق العمل، مما فاق معدلات النمو الاقتصادي مع تزايد الطلب على الطاقة والمياه، وتزايد شريحة الفقر، حيث قدر حجم القوى العاملة في الأردن لسنة 2007 بحوالي (1,3%) مليون شخص والتي من المتوقع أن يصل حجمها إلى (1,9%) مليون في عام 2020 (العناقرة وآخرون، ص: 242).

وكباقي دول الجوار فقد استقبلت الأردن آلاف اللاجئين السوريين على أراضيها دخل جزء كبير منهم إلى في مخيمات قرب الحدود الأردنية السورية، والباقي منهم عاش في أكناف بيوت الأردنيين في مختلف محافظات المملكة، تقوم الهيئات الدولية للإغاثة بتزويدهم بمتطلبات الحياة الآمنة من مأكّل ومسكن وتعليم، إلى أن فاقت قدراتهم الحد الذي يواكب تزايدهم، الأمر الذي جعل الأردن في مقدمة الدول المتضررة جراء اللجوء السوري بسبب الضغط الكبير على القطاعات المختلفة مثل التعليم والنقل والمياه والكهرباء بشكل يفوق إمكانياته.

كما أن صفة اللاجئ تنطبق على كل من يحمل بطاقة المفوضية السامية التابعة للأمم المتحدة والتي تولى حمايته والمحافظه على حقوقه لحين عودته الطوعية إلى بلده التي خرج منها.

يوجد في الأردن أربعة مخيمات للسوريين إلى جانب (مخيم الزعتري)، وهي المخيم الإماراتي الأردني (مريجب الفهود) ومخيم الأزرق (مخيزن الغربي) و(مخيم الحديقة) في الرمثا (شمالى البلاد) ومخيم (ساير ستي)، ويقوم في الأردن أكثر من مليون و300 ألف سوري، منهم 750 ألف لاجئ دخلوا الأراضي الأردنية قبل الثورة السورية بحكم النسب والمصاهرة والتجارة، وبحسب دراسات محايدة، فإن كلفة استضافة اللاجئ الواحد تبلغ 2500 دينار سنويا تتحمل الأمم المتحدة والدول المانحة الجزء الأكبر منها (فريجات، معاذ، حوكمة).

ولأن المنطلقات السياسية والفكرية للدولة الأردنية تنبثق من واقع العقيدة الإسلامية التي تسعى إلى تحقيق الوحدة والتعاون الإسلامي ومبادئ الثورة العربية الكبرى التي نادى بتوجهاتها العربية وارتباط الأردن مع الأمة العربية بالتاريخ والواقع والمستقبل المشترك (العفيف وآخرون، ص: 62).

كان لزاما على الأردنيين تحمّل أعباء وضغوط أزمة اللجوء السوري على الرغم من قلة وشح المصادر الطبيعية بتأمين المساعدات بكافة أشكالها المادية والمعنوية من خلال جهات الاختصاص المختلفة الحكومية وغير الحكومية التطوعية، فقد ذكرت المفوضية السامية لشؤون اللاجئين في الأردن بأنها قد نسقت بالتعاون مع الحكومة الأردنية مثل القوات المسلحة ووزارة الداخلية ووزارة التعليم ووزارة التعاون والتخطيط الدولي ووزارة الإسكان والنقل ومديرية شؤون اللاجئين السوريين بالإضافة إلى جهات غير حكومية مثل الهيئة الخيرية الأردنية الهاشمية والصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية ومؤسسة نهر الأردن ومؤسسة نور الحسين فريق عمل مشترك في جميع القطاعات لمساعدة اللاجئين بتقديم الخدمات الأساسية من مسكن وغذاء بالإضافة إلى تقديم الخدمات الصحية ولوازم

الفقراء من العاملين بالقطاع الخاص عن القطاع العام (صحيفة الدستور، 2004/6/17).

بالإضافة إلى تقرير نشرته دائرة الإحصاءات العامة في تموز لعام 2010، يظهر أن حوالي 57% من إجمالي عدد الفقراء في المملكة البالغ 781 ألف شخص هم تحت خط الفقر ويتمركزون في المحافظات الأكثر سكانا وهي العاصمة والزرقاء وأربد، على الرغم من نسبة الفقر في تلك المحافظات نسبة لإجمالي سكانها.

لقد بذل الأردن جهودا متواصلة للحد من ظاهرة الفقر على صعيد تبني سياسات وبرامج تنموية وزيادة التكافل الاجتماعي بالتعاون مع القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني والمنظمات الدولية، إلا أن الظروف الاقتصادية والسياسية التي مر بها الأردن كانت صعبة ولم تحقق الهدف المطلوب إلا في تناقص نسبي وضئيل للفقر خاصة لصعوبة التكيف مع الالتزامات المالية الخارجية وعدم القدرة على سداد الديون.

وعليه وبسبب مزاحمة اللاجئين السوريين في القطاع الخاص ونقاضيهم دخولا أقل مما يطلبه العامل الأردني، فإن نسبة الفقر في الأردن قد ارتفعت بصورة أكبر، كما ونؤكد على الضغط الكبير بسبب أعداد اللجوء الكبيرة التي استقبلتها الأردن التي تشهدها قطاعات الصحة والتعليم والمياه والنقل، مما يزيد العبء على دخل المواطن الأردني من فرض رسوم جديدة وارتفاع في الأسعار يغطي حالة العجز الحكومي في الإنفاق المدعم.

الفصل الثاني

التحديات الداخلية والخارجية على الأردن بعد الأزمة السورية تمهيد

بدأت أحداث الأزمة السورية باحتجاجات متصاعدة ضد نظام حكم بشار الأسد رئيس الدولة السورية في آذار من عام 2001، حيث بدأت بحشد شعبي تجمع في العاصمة دمشق للمطالبة بالإفراج عن أقاربهم وذويهم تلاها تصاعد وتيرة الاحتجاج عندما قتلت قوات الأمن السورية ثلاثة متظاهرين في مدينة درعا جنوب سوريا لتصل بعدها حدة الاحتجاجات بخروج مئات المتظاهرين الذين يهتفون للمطالبة بإطلاق الحريات وإحلال الديمقراطية، إلى أن عمت المسيرات الاحتجاجية جميع أنحاء سوريا مطالبة بالإطاحة بالرئيس السوري، وعليه تقدمت قوات الجيش السوري في محاولة منها لإخماد تلك الاحتجاجات لتصل في ذروتها إلى حرب مسلحة بين الجيش النظامي والجيش الحر المنشق عنه لتصل إلى مستوى المعارك المباشرة (BBC، 2011).

لقد عانى الأردن من عجز مالي تاريخي يعود أساساً إلى تشوهات جوهرية في الاقتصاد الكلي تنبع من عدم قدرة الإيرادات المحلية على تغطية النفقات الكلية للبلاد على الرغم من الدخول ببرامج تصحيح هيكلية، أدت إلى تصويب الكثير من الإختلالات فيه. إلا أن الضغوط الكبيرة التي تعرض لها الاقتصاد الأردني بفعل الأزمة المالية العالمية والحراك الشعبي في المنطقة والأردن أدت إلى حاجة الحكومات إلى تقديم الدعم للعديد من السلع والمحروقات.

ومن التحديات التي يواجهها أيضاً هو ارتفاع معدلات البطالة وخاصة لدى الشباب التي تقارب 32%، هم خريجو النظام التعليمي من مدارس ومراكز فنية ومهنية وجامعات، فقدرات النظام الاقتصادي مقتصرة على تأمين 55 ألف فرصة عمل مقابل 100 ألف فرصة، عمل جزء كبير منها يولدها قطاع الإنشاءات والخدمات، التي تذهب إليه العمالة الوافدة. كما ونشير إلى التحدي الكبير المتمثل في استمرار عجز الموازنة العامة للدولة الذي يبلغ وفق مؤشرات قانون الموازنة لعام 2015 نحو (1,82) مليار دينار من مجمل الموازنة البالغة قيمتها (8,1) مليار، بواقع 22% من مجمل الموازنة و(6,5)% من الناتج المحلي الإجمالي، والذي يؤثر إلى اعتماد الموازنة على المساعدات والمنح، مما سيؤدي إلى زيادة مستويات الدين العام والذي وصل إلى زيادة غير مسبوقه بواقع 23 مليار دينار أردني وهو يقترب من 90% من الناتج المحلي الإجمالي، الأمر الذي يهدد الأمن والاستقرار الاقتصادي والاجتماعي (عوض، 2015).

وعليه فإن اللجوء السوري إلى الأردن فرض نفسه على واقع اقتصادي صعب بدخول العمالة السورية إلى السوق الأردني الذي زاحم فيه العمالة الأردنية بسبب تقاضيه لمستويات أجور أقل، عوضاً عن الضغط الكبير الذي جاء على موارده الاقتصادية الضعيفة والتي لا تفي باحتياجات الدولة الأردنية من مصادر الطاقة والمياه.

وقد بينت وزارة العمل الأردنية أن اللجوء السوري كان له أثره السلبي على العمالة الأردنية بمعدل 40% يعملون منهم في قطاع الإنشاءات و23% يعملون في قطاع تجارة الجملة والتجزئة والإصلاح، بينما يعمل 6% من الأردنيين في قطاع الإنشاءات و18% في قطاع تجارة الجملة والتجزئة والإصلاح، وبها تم فقدان 150 ألف فرصة عمل جراء إحلال العامل السوري مكان العامل الأردني حتى عام 2016 (الزغول، 2016/1/15).

ثانياً: تحديات الطاقة

يعتبر الأردن دولة غير منتجة للطاقة ويعتمد على الاستيراد

الإغاثة الضرورية والمساعدة المالية والحماية والتي يتحمل أعباءها المالية الأمم المتحدة والدول المانحة (المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، الأردن).

المبحث الأول: التحديات الاقتصادية والاجتماعية للأزمة السورية على الأردن

تمهيد

لقد فرض الوضع السياسي للجوء السوري تحديات واضحة على الموارد الاقتصادية، إضافة إلى تعرض البنى التحتية والموارد الطبيعية إلى ضغوط متزايدة، فالأردن يعاني عجزاً مالياً في موازنتها السنوية تجعله يسعى إلى حلها دولياً بمناشدة المجتمع الدولي للوقوف على آثار ما تنفقه الحكومة الأردنية من خلال هيئاتها الرسمية وغير رسمية في تأمين الخدمات المقدمة لهم، المياه والطاقة...، والذي اتجهت فيه أنظار الأردن إلى مؤتمر المانحين الخاص بسوريا والذي عقد في لندن بتاريخ 4 شباط 2016 بهدف زيادة تمويل الجهود الإنسانية في سوريا وتقديم دعم متزايد للبلدان المتجاورة لها مع التركيز على خلق فرص العمل والتعليم للاجئين وسكان المجتمعات المضيفة على حد سواء (منظمة العمل الدولية، 2016).

وعليه فأنا سنقوم بعرض تلك التحديات على النحو التالي:

أولاً: التحديات الاقتصادية

يمثل الأردن في اقتصاده، نمطاً مثالياً لاقتصاد صغير مفتوح، ارتبط منذ نشأته بمحيطه الإقليمي وبالفضاء العالمي، وقد اتسم هذا الاقتصاد دوماً بسمتين أساسيتين انعكستا على الوضع الاقتصادي السائد في البلاد، وهما شح الموارد الطبيعية وصغر حجم الاقتصاد التي ترتب على الأولى أهم أهداف العملية الإنتاجية في استغلال المورد الشحيحة وتعظيم النفع منها، ومما جعل أكبر المشاريع الإنتاجية تتركز في مجال الفوسفات والبوتاس والأسمدة وسيطرة قطاعات الخدمات على هيكل الناتج المحلي الإجمالي. أما صغر حجم الاقتصاد فقد تبلور في عدة حقائق جغرافية وديمقراطية واقتصادية، فالمساحة الجغرافية للأردن وعدد السكان تعتبر صغيرة نسبياً مقارنة بالدول ذات النسق الإقليمي والنسق الدولي العالمي. أما من المنظور الاقتصادي فهو يتمثل بعلاقته الاقتصادية في العالم الخارجي ليكون متلقياً للسعر في مجال تجارته الخارجية من صادرات وواردات، حتى بات ارتباط الاقتصاد الأردني بالنسقين الإقليمي والدولي، حتى أضحي هيكل الاقتصاد الأردني ومرآة واضحة تعكس جميع التقلبات التي تشهدها الأسواق الإقليمية والدولية. كما أن مسيرة الاقتصاد الأردني قد تعرضت في مراحل التنمية المختلفة إلى العديد من الصدمات السياسية والعسكرية (المجلس الاقتصادي الاجتماعي الأردني 2015).

في الأردن، فإننا سنستعرض جدولاً يوضح مقدار استهلاك الطاقة منذ عام 2011 وحتى 2015، أي قبيل الأزمة السورية وما بعدها.

من أجل توفيرها، مما يكلف خزينة الدولة التزامات مالية متزايدة عبر السنوات تحتاجها في تحريك القطاعات المختلفة والأغراض المتعددة لها، ومن أجل بيان واقع استهلاك الطاقة

الجدول (1)
مقدار كمية استهلاك الطاقة منذ عام 2011 حتى عام 2015

القطاع	2011	2012	2013	2014	2015
المنزلي	5541	6126	6265	2580	6938
الصناعي	3478	3461	3517	3877	4013
التجاري	2260	2427	2415	2358	2460
ضخ المياه	1938	1955	2076	2287	2426
إنارة الشوارع	324	305	291	316	336
المجموع	13541	14274	14564	15418	16173

التوزيع القطاعي لاستهلاك الطاقة الكهربائية (ج. و. س)، (وزارة الطاقة والثروة المعدنية، 2015).

ثالثاً: تحديات اجتماعية

لقد شهد الأردن واقعاً اجتماعياً متفاوتاً القوة عبر السنين من خلال رصد الحياة الاجتماعية المرتبطة بالفقر يعيشها الأردنيون نتيجة ارتفاع الكلف المعيشية مقارنة بالوضع الاجتماعي بعد أزمة اللجوء السوري، وفي مجموع المساعدات التي كانت تقدمها الجمعيات الخيرية المحلية منها والإقليمية والمتخصصة والدولية التي تأثرت مباشرة بوجود اللجوء السوري، مما انعكس سلباً على نسبة المساعدات التي كانت تقدم للأسر الأردنية الفقيرة. ولتدارك هذا الوضع فقد اشترطت الحكومة الأردنية الاتفاق مع المؤسسات الخيرية بتخصيص 20% من حجم المساعدات الخاصة باللجوء السوري للأسر الأردنية الفقيرة، (الهيئة الخيرية الأردنية الهاشمية 2012) ورغم ذلك الإجراء فقد بقيت المساعدات المقدمة للأسر الأردنية في تقلص وتراجع، هذا الجانب وضع الشريحة الأكثر تعاطفاً مع اللاجئين السوريين وهم الفقراء في مواجهة مباشرة مع اللجوء، مما رفع مستوى الحساسية والتوجس بدرجة تصل حد الرفض للجوء السوري، (العطي، 2014/1/1) خاصة مع تنادي كثير من منظمات المجتمع المدني العالمي والعربي في الإسهام بالمعالجة التي تقدم للسوريين فقط، إذ أضحى المستوى المعيشي للأسرة السورية اللاجئة أفضل بكثير من المستوى المعيشي للمواطن الأردني القاطن في المناطق التي يقطنها اللاجئون. (المشاقبة، 2014/5/5) وكما اشرنا سابقاً إلى حالة الاستياء الشعبي من تزامم العمالة السورية في سوق العمل بشكل غير قانوني ومنظم بسبب تقاضيهم لإجور عمل أقل، مما أفقد العمل لكثير من العائلات الأردنية، بالإضافة إلى حصولهم (السوريون) على بطاقات دعم استهلاكية من الهيئات

المانحة لكفاية استهلاكهم الشهري مقارنة بالمعونات المتقطعة التي تعتمد عليها الأسر الأردنية الفقيرة.

وقد زاد على حالة الاستياء العام الذي يعيشها المجتمع الأردني، بالإحباط المتزايد، الذي ساد كثرة الترقب للأحداث السياسية العربية المحيطة والخوف من فكرة الوطن البديل مقابل التأزم في إيجاد حلول لإيجاد انفراج في الأزمات العربية وخاصة السورية.

أما فيما يتعلق بأزمة التعليم فإن عدد الطلبة السوريين على مقاعد الدراسة في المدارس الحكومية بلغ نحو 145 ألف طالب يعاملون معاملة الطالب الأردني، فقد عمدت وزارة التربية والتعليم إلى إنشاء مدارس بتكلفة 600 مليون دولار لتلبية حاجات ومتطلبات استيعاب هذا التدفق غير المنظم، إضافة إلى تعيين أعداد كبيرة وتدريبهم للتعامل مع الأعداد المتزايدة، حيث بلغت الكلفة المقدمة لهم 250 مليون دينار سنوياً، وأن الدعم المقدم الذي تتحمله المنظمات الدولية لا يتجاوز 38% من الكلفة الكلية لاستضافتهم، مما يشير إلى فجوة تمويلية ب 62% تتحملها موازنة الدولة، بالإضافة إلى وجود 190 ألف طالب بانتظار دخول المدارس مستقبلاً، كما حولت وزارة التربية والتعليم 98 مدرسة حكومية إلى نظام الفترتين، وستعمل إلى تحويل 100 مدرسة أخرى لاستيعاب أعداد الطلبة الجدد (وزارة التربية والتعليم، 2016).

ويضاف إلى التحديات الاجتماعية مخاطر زيادة نسبة التسول وعمالة الأطفال وزيادة نسبة العنوسة في الأردن بسبب إقبال الأردنيين على الزواج من السوريات بحكم أنهم أقل مهوراً وسهولة الانفكاك منهن دون قيود مادية (السعايدة وآخرون، 2016/2/2).

في حماية أمن وسلامة الحدود، بالإضافة إلى ما تقدمه من ضبط أمني في المخيمات أو بمتابعة أحوال القاطنين في المدن الأردنية، وعلى اثر تلك الظروف العسكرية وأثارها السلبية قامت الأردن بإعلان بيان لها صادر عن القيادة العامة للجيش الأردني بإغلاق المناطق الحدودية الشمالية والشمالية الشرقية المتاخمة لسوريا وإعلانها منطقة عسكرية مغلقة وذلك على أثر هجوم انتحاري في موقع عسكري نتج عنه قتلى وإصابات في صفوف الجيش الأردني (وكالة أنباء بتر الأردنية، 2016/6/7).

خامسا: تحديات المياه والصرف الصحي

في بلد ضعيف الموارد، وخاصة في قطاع المياه، الذي يعتبر فيه الأردن رابع أفقر بلد في العالم مائيا، فإن نسبة الضغط على هذا خدمات المياه والصرف الصحي قد زاد عليها بنسبة 2% والتي تحملتها الأجزاء الشمالية في الأردن بنسبة 40%، يعاني 70% من السكان من نقص المياه بحيث يأتي 62% من نسبة النقص بسبب أزمة اللجوء و38% بسبب زيادة الطلب على المياه من قبل الأردنيين، وهذا يمثل انخفاض على حصة الفرد من 147 متراً مكعباً إلى 123 متراً مكعباً من العام 2012 حتى عام 2015، عدا عن انخفاض نسبة العائد من كلفة التشغيل والصيانة التي كانت تبلغ 110% لعام 2010 إلى 70% لعام 2014، وارتفاع كلفة الكهرباء بنسبة 45% من كلفة التشغيل والصيانة (وزارة المياه والري، 2016). ويواجه الأردن ضغوطا ليس بسبب الطلب على مصادر المياه من قبل السكان المحليين واللاجئين فقط، بل من مشكلات شبكة المياه القديمة التي تعاني معدلات خسائر مرتفعة وتدهور نقاء المياه بالوحد أو في حالات متعددة، مما قد يتكلف به المواطن الأردني من شراء لصهاريج المياه ذات الكلفة المرتفعة أو بزيادة الرسوم والضرائب الحكومية على فواتير المياه.

هذا أيضا وما يواجهه الأردن من إدارة المخلفات الصلبة بسبب تزايد النفايات المتولدة وذلك لعدم القدرة على تصريفها بوجود بنية قديمة وقوى عاملة غير كافية ومما يسببه دفن النفايات من مخاطر صحية وانتشار الروائح الكريهة وتلوث المياه والهواء والترية (وزارة المياه والري، 2016).

سادسا: التحديات الصحية

اتسم النظام الصحي منذ نشأته بتعدد الجهات المقدمة للخدمات الطبية التي تمكنت رغم محدودية الموارد من التوسع أفقيا وعموديا وتطوير خدماتها كماً ونوعاً، كما ويمثل القطاع الصحي في الأردن مرتبة متقدمة بين دول المنطقة والتي تنسجم مع النسب العالمية.

كما وترصد الحكومة الأردنية ما نسبته 9% من إجمالي

كما ويعاني الأردنيون بعد اللجوء السوري في أزمة في المساكن وارتفاع أجورها، فاللاجئ السوري يتقاضى مساعدة نقدية من قبل المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لدفع أجر المسكن، إلى جانب محدودية العرض من المساكن في بعض المحافظات الأردنية.

رابعا: التحديات الأمنية

زيادة أعداد اللجوء السياسي إلى الأردن وتنامي المخيمات بشكل كبير الذي يفترض وجود قوة أمنية من أجل السيطرة عليها وهو ما تقدمه الحكومة الأردنية عبر أجهزتها المختلفة بجهدا الإنساني وقوتها العسكرية، وإذا اعتبرنا أن الظروف الإنسانية في الفترة الراهنة تبين الهدوء الأمني في المخيمات، فالأمد البعيد لهذه الأزمة سيخلق مستقبلا عبئا نفسيا سيضيق الخناق عليهم (اللاجئين) من أجل وجود حل سياسي لوجودهم في الأردن والأمل بالعودة إلى ديارهم، مما قد ينذر بحالة من التمرد والعصيان في داخل تلك المخيمات، يضاف إليه أن الجموع الكبيرة التي قدمت إلى الأردن تحمل أفكاراً وتوجهات سياسية مختلفة، تتطوي مخاطرها الكبرى بتنامي الفكر المتطرف الذي يسعى إلى كسب العواطف الدينية لللاجئين من أجل الوصول إلى أهدافهم، وهذا ما صرح به رئيس الوزراء في زيارته لمخيم الأزرق بتاريخ 2016/1/30 قائلاً إن القضية السورية لم تعد قضية لجوء، فهناك عبء أمني وتطرف وخلايا نائمة وتهريب للبضائع والمخدرات والأشخاص. (وكالة الأنباء الأردنية بتر، 2016/1/30) مما دفع الحكومة الأردنية عام 2014 في ظل تزايد المخاطر الأمنية والإقليمية إلى فرض قيود على السوريين الذين يمكن أن يدخلوا البلاد، وأغلق المعابر الحدودية، والذي يبدو أن المسؤولين الأردنيين استنتجوا أن الفوائد السياسية الأولية لاستضافتهم قد تضاعلت وأن الوجود السوري المتزايد في المملكة قد يهدد الاستقرار الوطني (فرانيسيس، 2015).

لقد تعرضت الأراضي الأردنية لتهديدات أمنية عديدة وذلك لطول الحدود المشتركة بين سوريا والأردن والتي تمتد إلى أكثر من 375 كيلومتر، والتي كان من جرائها سقوط قذائف وصواريخ أصابت مواطنين عزل وألحقت الضرر بالمتلكات العامة والخاصة وذلك بسبب وجود عمليات عسكرية فيها تبادل لإطلاق النار بين القوات النظامية والمعارضة المسلحة، بالإضافة إلى عمليات التسلل للأشخاص عبر تلك الحدود وارتفاع نسبة التهريب بنسبة 300% والتي تتطلب بذل جهود أمنية وتعبئة موارد مادية وبشرية ذات الكلف العالية، لمواجهة أي محاولة لاختراق امني. كما يتحمل الأردن عبء الكلفة الأمنية في الحفاظ على الأمن والسلم المجتمعي بصورة واضحة

المشاكل تفوق تحقيق أهدافها ومن أبرزها نقص الكوادر والمعدات الطبية اللازمة في بعض المستشفيات والمراكز الطبية المنتشرة في أنحاء المملكة كافة ونقص بعض المطاعيم والأدوية (الشبكة الدولية للحقوق والتنمية، GNRD، 2014/3/24).

وعليه ونظراً إلى ارتفاع الكلف العلاجية أصبحت رعاية اللاجئين تعامل مثل معاملة المواطن الأردني غير المؤمن صحياً، مع بقاء تقديم الخدمات الطبية المجانية لهم مثل خدمات الصحة والطفل ومرضى التلاسيميا والمطاعيم.

كما وتقدر تكاليف الأعباء الصحية المقدمة إلى اللاجئين السوريين بحوالي (253) مليون دينار سنوياً، أي بكلفة إجمالية تقدر (1,424) مليار دينار منذ بداية الأزمة ولغاية كانون الأول 2015 (وزارة الصحة الأردنية، 2016).

والجدول (2) يبين أعداد اللاجئين السوريين الذين تلقوا الخدمات في مرافق وزارة الصحة منذ بداية 2012م ولغاية 2015/1/30م

الناتج المحلي للصحة سنوياً، وبالرغم من قوة هذا القطاع صحياً إلا أن الأردن يعاني من اكتظاظ في المستشفيات الحكومية وارتفاع أسعار العلاج والأطباء في القطاع الخاص، وأن ما لا يقل عن 30% من المواطنين الأردنيين لا يتمتعون بأي من أنواع التأمين الصحي، خصوصاً بوجود مشكلة الفقر في المجتمع الأردني، والتي تحرم مواطنين كثيرين من الاستفادة من الرعاية الصحية في ظل ارتفاع تكاليفها باستثناء خدمات الرعاية الصحية التي تقدم مثل المطاعيم والخدمات الطبية الأولية والوقائية في المراكز الصحية الأولية.

كما وتقدم وزارة الصحة خدماتها الطبية من خلال شبكة متصلة من المراكز الصحية والمستشفيات العامة والخاصة، وتشاركها مستشفيات الخدمات الطبية الملكية وعياداتها الميدانية، بالإضافة إلى المراكز الطبية لغوث اللاجئين والمدفوعة مالياً من قبل هيئات الإغاثة العالمية. وعلى الرغم من كل الجهود المبذولة من قبل وزارة الصحة لتطوير وتحسين الخدمات الصحية والطبية المقدمة للمواطنين وتحسينها، إلا أن المستشفيات والمراكز الصحية ما تزال تعاني من جملة من

الجدول (2)

أعداد اللاجئين السوريين الذين تلقوا الخدمات في مرافق وزارة الصحة منذ بداية 2012م ولغاية 2015/1/30م

المجموع	2015	2014	2013	2012	عدد اللاجئين السوريين
482106	83857	233455	142940	21854	استخدموا مستشفيات وزارة الصحة
48430	10880	20238	14694	2618	أدخلوا مستشفيات وزارة الصحة
12634	2685	5450	4108	391	أجريت لهم عمليات جراحية
963295	168813	504962	246148	43372	استخدموا المراكز الصحية
1506465	266235	764105	407890	68235	المجموع

(وزارة الصحة الأردنية 2016)

الجدول (3)

مقارنة بين بعض المؤشرات بين عام 2012 (قبل اللجوء السوري) 2015

2015	2012	
9.531 مليون	6.4 مليون	عدد السكان
13	18	معدل الاسره لكل 10.000 مواطن
18.8	27	أطباء
1.1	10	أسنان
11	1603	صيدلي
905	29	عرض /قانوني
305	7	عرض /مشارك
201	305	مقابلة قانونية
4662	4157	أعداد الأسرة في مستشفيات وزارة الصحة

(وزارة الصحة الأردنية 2016)

السعودي للتنمية) (وزارة التخطيط والتعاون الدولي الأردنية، 2016).

وتقسم المنح والمساعدات التي تحصل عليها الأردن إلى منح موجهة لدعم قطاع الموازنة وقروض ميسرة ومساعدات فنية.

أما المنح التي حصل عليها الأردن فتقسم إلى منح موجهة لدعم الخزينة والتي يتم بالاتفاق فيها على مشاريع وبرامج تنمية واردة في قانون الموازنة بعد الاتفاق بشأنها مع الدول المانحة، ومنح تدار بشكل مباشر من قبل الدول والجهات المانحة والهيئات الدولية والتي يجري بشأنها اتفاق مع وزارة التخطيط والتعاون الدولي حول أوجه استغلالها ضمن الأنظمة والتشريعات المتبعة لدى الجهات المانحة بالتنسيق مع الجهات المعنية وخضوعها لرقابة ديوان المحاسبة.

أما القروض الميسرة فيتم التعاقد عليها بالتنسيق مع وزارة المالية وموافقة اللجنة العليا الوزارية لإدارة الدين العام لتمويل البرامج ذات الأولوية الكبرى في القطاعات الأساسية مثل البنية التحتية والتعليم والصحة...، وتمتاز هذه القروض التي تم التعاقد عليها بشروط تمويلية ميسرة وأسعار فائدة مخفضة تتراوح بين (صفر - 4%) وفترة سداد تتراوح من (15 إلى 40 سنة) متضمنة فترة سماح تصل إلى (5-9 سنوات)، بالإضافة إلى مساعدات فنية من خلال قيام تلك الجهات المانحة باستقدام الخبراء والمتطوعين ومنح البعثات الدراسية، والتي تتم من أجل رفع القدرات المؤسسية والإدارية لعدد من المؤسسات والوزارات الحكومية (وزارة التخطيط والتعاون الدولي الأردنية، 2016).

وتكشف أرقام وزارة التخطيط والتعاون الدولي أن حجم المساعدات التي تلقاها الأردن خلال 13 عاما قبل الأزمة السورية بلغت (16,4) مليار دولار منح، ونحو 5 مليار دولار قروض ميسرة (حكومة، 2016/8/20).

كما أظهرت وثيقتها الصادرة عنها لعامي 2011 و 2013 أن قيمة المساعدات التي قدمت للحكومة الأردنية بسبب وجود اللاجئين السوريين إلى أراضيها بلغ (234,8) مليون دولار والدعم المقدم من خلال المنظمات غير الحكومية بلغ (66,2) مليون دولار، وأن حجم المساعدات المحلية العربية والأجنبية من عينية ونقدية بلغت (187,5) مليون دولار، بالإضافة إلى مساعدات مقدمة إلى الحكومة الأردنية بلغت (24) مليون دولار لدعم قطاعات الصحة والتعليم والمياه، أي بما يعادل (6,9) مليار دولار لعامي 2011 و 2013، كما وبلغت مجموع المساعدات والقروض الميسرة لعامي 2014 و 2015 (466,544) مليون دولار. وهو ما يوازي أضعاف ما كانت

من المسائل المثيرة للاهتمام في القطاع الصحي هو الخوف من نقشي الأمراض أو الأوبئة التي قد تنتقل مع قدوم اللاجئين عبر التدفق غير المشروع، أو الخوف من اللاجئين السوريين غير المسجلين ببيانات المفوضية وذلك بسبب ترقبهم إعادتهم قسرا سواء إلى المخيمات أو إلى سوريا، مما دفع بقطاع الصحة الأردني إلى بث برامج تطعيم وطنية شاملة في كل المراكز الصحية نحو إعطاء الأطفال مطاعيم مجانية وبغض النظر عن الجنسية، في حالة للوقوف على تطويق أي أوبئة متوقعة.

المبحث الثاني: التحديات السياسية للامزة السورية على الأردن تمهيد

نستعرض في هذا المبحث التحديات الخارجية على أثر أزمة اللجوء السوري إلى الأردن، من خلال ما تطلبه الجهات المانحة من ربط للمساعدات والقروض والمنح الدولية من شروط وبرامج خارجية، بالإضافة إلى قيود الهجرة السورية إلى الخارج ومشاكلها خاصة على أوروبا، مما فرض تدفقا ملحوظا في هجرتهم إلى الأردن الذي يزيد من أعداد النازحين إليها، واثر هذا التزايد على التحديات الداخلية التي تعاني منها القطاعات كافة في الأردن، وحالة عدم الاستقرار السياسي في المنطقة العربية بسبب تباين ظروف المجتمع الدولي لحل الأزمة السورية، وذلك:

أولا: ربط المساعدات والمنح المقدمة إلى الأردن بشروط وبرامج دولية

لقد تمكنت الأردن بفضل علاقاتها المتميزة التي تربطها بمختلف الدول والجهات المانحة والتمويلية من الحصول على مساعدات خارجية من منح وقروض ومساعدات فنية طوال تاريخها، وذلك لأسباب تتعلق بضعف الموارد التي يعاني منها، والتي يسعى إلى تأمين التمويل اللازم لتنفيذ المشاريع والبرامج التنموية ذات الأولوية بما يتماشى مع خطط الحكومة في عدد من القطاعات الحيوية بهدف المساهمة في تعزيز النمو والتنمية المستدامة والتي كان لها الأثر في دعم مسيرة الإصلاح والتحديث على الصعد كافة.

ومن أبرز هذه الجهات والمؤسسات المانحة (أمريكا والاتحاد الأوروبي واليابان وألمانيا وكندا وإيطاليا وإسبانيا وفرنسا والصين ومنظمات الأمم المتحدة والبنك الدولي وبنك الاستثمار الأوروبي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وصندوق أوبك للتنمية الدولية والصندوق العربي للإئتماء الاقتصادي والاجتماعي والبنك الإسلامي للتنمية والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية وصندوق أبو ظبي للتنمية والصندوق

وتنفيذها على الأمر الواقع.

ثانياً: مشاكل هجرة السوريين إلى أوروبا

لم تعد الأزمة السورية قضية سياسية فقط بقدر ما هي قضية إنسانية، فالمطلع على أوضاع اللاجئين السوريين في البلاد المستضيفة لهم، يجد أن نسبة الأطفال من بينهم هي نسب مرتفعة و التي تقتضي وجود إغاثة متكاملة لهم ولذويهم بالإضافة إلى تدني مستوى دخول أسرهم بسبب المشاكل المتعلقة بإيجاد فرص عمل لهم وارتفاع الأسعار وانعدام الأمل بانفراج على الأزمة السورية.

وبالنظر إلى مستوى الاقتصاد الأردني وتفاوت وصول المساعدات الإنسانية التي تقدمها هيئات الإغاثة الدولية، نظر اللاجئين السوريين في سوريا والبلاد المستضيفة للجوء السوري بسبب الإحباط الاجتماعي والاقتصادي الذي يعانون منه، إلى أوروبا كمخرج وحل إنساني لقضيتهم السياسية، وذلك لما تقدمه تلك الدول من مساعدات أفضل مقارنة بالأوضاع والمساعدات الموجودة بدول اللجوء المستضيفة والتي استقبلت أعداداً كبيرة تتجاوز طاقاتها المادية والتي أثرت على قطاعاتها المختلفة وخاصة على الدولة الأردنية، وبالنسبة لمعظم هؤلاء اللاجئين لا تشكل تركيا سوى بلد عبور إلى أوروبا والذين فقدوا الأمل بالوصول إلى نهاية سريعة للصراع كما أن الذين دعموا الثورة يدركون أنه من الصعب عليهم للغاية العودة إلى سوريا وعليه ارتفعت نسبة طالبي اللجوء السياسي من السوريين إلى أوروبا في مستويات قياسية منذ بداية الأزمة السورية وحتى شباط 2016 إلى (897) ألف طلب (بالونش، 2016).

وعلى الرغم من الترحيب الأوروبي الذي حظي به اللاجئون في بداية الأزمة السورية فقد بدأت المخاوف من استقبالهم تبت عبر قيود وموانع تحد من هجرتهم إليها والتي أدت إلى ظهور انقسامات واضحة داخل الاتحاد الأوروبي بين مؤيد ومعارض، واختلافات في وجهات النظر خاصة مع تحمل دول جنوب أوروبا المظلة على البحر الأبيض المتوسط وطأة العبء الأكبر في استقبال أعداد طالبي اللجوء، مما دعا المفوضية الأوروبية إلى الحديث عن نظام الحصص لاستقبالهم، فالمؤيد يرى أنها حل في ظل الظروف السياسية المتعلقة بالأزمة السورية والدول المعارضة ترى أنها شأن لا علاقة لها به (ريغرت، 2015/8/19).

وبذلك لقد شجعت المخاوف الأوروبية بسبب الهجرات المتدفقة إليها على تفعيل المساعدات المقدمة إلى الدول المستضيفة للجوء السوري وتفعيل وصولها والنظر إلى بدائل لحل مشكلتها، وهذا ما حدث فعلاً في مؤتمر المانحين في لندن والذي عقد في شباط 2016 في محاولة لتطبيق الأزمة السورية

تحصل عليه الأردن قبل الأزمة (وزارة التخطيط والتعاون الدولي الأردنية، 2016).

ويتزايد حاجة الأردن إلى تلك المساعدات خلال السنوات الأخيرة على أثر الأزمة السورية فإن كلفة استضافة اللاجئين السوري قدرت من 2011 وحتى 2015 بحوالي (6,6) مليار دولار، و(7,2) مليار دولار من عام 2016 حتى عام 2018. (جفرا نيوز، 2016/5/19) والتي سعى الأردن فيها إلى النظر إلى مؤتمرات المانحين لسوريا، والتي من ضمنها مؤتمر المانحين التي استضافته الكويت لسنة 2013 و 2014 و 2015، ومؤتمر المانحين في لندن الذي وجهت فيه وكالات تابعة للأمم المتحدة نداء لجمع المساعدات للتغلب على الكارثة الإنسانية في سوريا وتمويل خطط لاستيعاب اللاجئين في الدول المحاذية لها، والذي عقد في 3 شباط 2016 في العاصمة البريطانية، شاركت فيه كل من بريطانيا وألمانيا والكويت والنرويج والأمم المتحدة فيه، وحضره زعماء أكثر من 70 دولة ومؤسسة دولية، ومنظمات مجتمع دولي، وشركات خاصة.

وقد جمع مؤتمر المانحين في لندن إلى أكثر من 10 مليار دولار تقدم منها 6 مليارات لعام 2016 و 4 مليار دولار حتى عام 2020، مركزاً على حاجة تقديم تلك الأموال إلى تعليم الأطفال السوريين المشردين وتأمين فرص عمل للبالغين، والذين تقدر أعدادهم بـ (4,6) مليون لاجئ (BBC عربي، 2016/3/4).

وقد خصص مؤتمر المانحين فيها إلى الأردن مساعدات بقيمة (2,1) مليار دولار على مدى 3 سنوات، في المقابل طُلب من الأردن بفتح فرص التعليم للسوريين وإنتاج فرص عمل لهم من خلال مناطق صناعية وتنموية ترسل صادراتها إلى أوروبا يتم تشغيل 50% فيها من السوريين بالإضافة إلى إصلاحات تتعلق بصندوق النقد الدولي (جفرا نيوز، 2016).

وعليه وبالنظر إلى تداعيات الأزمة السورية المرتهنة بتطبيق السياسات الدولية التي رصدت أموالها لمساعدة الأردن في تجاوز هذه الأزمة، فأنا نرى أن المساعدات المالية المقدمة هي مساعدات غير كافية على النحو المطلوب والذي يغطي كلفة استقبال اللاجئين السوري، بالإضافة إلى آلية ربط المساعدات المالية بخطط منها توفير فرص للعمال السوريين على حساب العمالة الأردنية بنسبة النصف، وربط تنفيذ هذه المشاريع بإدارة دولية، تحد من تصرف الدولة الأردنية في سياستها للتعامل مع الأزمة، إضافة إلى الترقب والخوف من الاستياء على تفعيل وصول هذه المساعدات التي جاءت بالأمل على تحقيق الوعود

عربية مثل إيران وتركيا ونوعا ما إسرائيل في ظل انشغال الدول العربية بمشاكلها الداخلية مثل (سوريا والعراق ومصر) (العبادي، 2014).

وعلى ضوء ما تعانيه منطقة الشرق الأوسط من اضطرابات وصراعات على المستوى السياسي والعسكري والفكري، فإن الأردن وجد نفسه في معترك هذه الأحداث وخاصة في مشهد النزاعات الأخيرة التي تشهدها المنطقة وبالأخص تحديات الأزمة السورية جعله يسير بتناغم مع ادوار إقليمية ودولية بشكل يمكنه من مجارة الوضع الصعب بأقل الكلف على الاستقرار الأمني والسياسي والعسكري والاجتماعي والاقتصادي.

أما عن التحديات الخارجية التي تعانيها الأردن على أثر الأزمة السورية فتتمحور حول عدم وجود أمل بانفراج على الأزمة في المستقبل القريب على ضوء الظروف الدولية المتباينة وغير المستقرة لوضع حل للأزمة، ما يحتم عليها التكيف مع ظروف الأحوال السياسية القائمة ومحاولة البحث عن حلول لمواجهة نزوح اللاجئين الجدد، وتطوير الحدود عسكريا ووقائيا بشكل فاعل لعدم دخول الجماعات الإرهابية المتطرفة إليها عبر غطاء اللجوء الإنساني.

الفصل الثالث

رؤى في حلول بشأن أزمة اللجوء السوري

تمهيد

تدخل الأزمة السورية عامها السادس ولا هناك أمل بانفراج على أزمتها، بل بتطور الصراع العسكري فيها بين الفترة والأخرى بحيث يضع أزمة اللجوء السياسي على الأردن في مواجهة الأعباء الاقتصادية والاجتماعية وحتى الأمنية، وعليه نظم كثير من الباحثين رؤاهم البحثية في سبيل التعايش مع هذا الظرف الصعب وعمدت الحكومة الأردنية إلى إنشاء مبادرات حكومية للتعامل والخروج من الأزمة على المستوى الداخلي والخارجي، فقامت الزيارات ذات الصبغات المختلفة سواء الرسمية منها أم الأهلية إلى المخيمات إلى دراسة الأوضاع الموجودة فيها وعلى المحافظات التي احتوت وجودها، كما ونظمت المؤتمرات المختلفة ومراكز الدراسات وأوراقها وأبحاثها المختلفة للحديث عن حلول ومقاربات كمخاطر وفرص حول الأزمة السورية.

أولا: مبادرات حكومية للخروج من الأزمة السورية

لقد تم إطلاق خطة الاستجابة الأردنية للأزمة السورية لعامي 2016-2018 في اجتماع تحضيرى قبيل اجتماع مؤتمر المانحين الرابع والذي عقد في لندن شباط 2016، من

وخاصة الإنسانية والاجتماعية، والذي قدمت فيه الجهات المانحة مساعدات أكبر وقرضا ميسرة لتستطيع تلك الدول التعامل مع المستجدات الكبيرة التي تعرضت لها، وبذلك سيصار حتما إلى استقبال طلبات لجوء متزايدة للجوء السوري إلى الأردن سيزيد من الأعداد الموجودة لديها مما سيفرض تحديات أكبر في المستقبل القريب.

ثالثا: تذبذب الاستقرار السياسي في منطقة الشرق الأوسط

لقد شهدت منطقة الشرق الأوسط خلال العشر سنوات الماضية تحديات سياسية مختلفة والتي امتازت بتعدد صراعاتها السياسية والفكرية والتي كان من أبرزها، استمرار تعطل عملية السلام الفلسطينية- الإسرائيلية بسبب التعتن الإسرائيلي والتماهي الأمريكي مع الحكومات الإسرائيلية المتعددة، والتي أدت فيها هذه السياسات إلى استغلال القضية الفلسطينية من قبل متطرفين فكريا الذين استغلوا تعاطف العرب والمسلمين لتأليب الرأي العام ضد الحكومات العربية المعتدلة بدعوى أنها لا تعمل على مساعدة الفلسطينيين ضد الانتهاكات الإسرائيلية المستمرة سواء على المواطنين أو على المقدسات الإسلامية، واستمرار وزيادة وتيرة السياسات الإيرانية الثورية على تصدير الفوضى إلى منطقة الشرق الأوسط، بالإضافة إلى ضعف الاستقرار السياسي والأمني في الدولة العراقية نتيجة لسوء الإدارة السياسية والتي أدت إلى ضعف تطبيق القانون على جميع مكونات المجتمع العراقي، الأمر الذي أدى إلى ضعف سلطة الحكومة المركزية على بعض الأقاليم لديها مما جعلها أرضا خصبة للتتظيمات الإرهابية مثل تنظيم داعش، والظروف الإنسانية الصعبة في سوريا جراء الحرب الأهلية مما زاد عدد اللاجئين السوريين إلى أعداد هائلة في مخيمات الدول المحيطة لها، وتساعد وتيرة الجماعات والتتظيمات الإرهابية المتطرفة في منطقة الشرق الأوسط إلى حد غير مسبوق يجعلها في مواجهة مستمرة مع دول تلك المنطقة سواء بمواجهة عسكرية مباشرة أو من خلال تنامي هذا الفكر المتطرف عند الأجيال القادمة خاصة في بعض الدول غير المستقرة سياسيا (النحاس، 2015).

ونشير إلى ظهور الحركات الشبابية التي سميت بالربيع العربي والتي جاءت بأمل إقامة نظم ديمقراطية حقيقية وفاعلة لتلبي الحد الأدنى والمعقول من تطلعات الجماهير التي صنعت التغيير، والتي كانت للأسف آثارها قاسية على شعوبها صاحبها مرحلة من الفوضى الأمنية وانتشار الجماعات المسلحة.

وفي ظل هذا الوضع المهترئ للدول العربية فإن جدول الأحداث في الشرق الأوسط يتم تحديده من قبل دول غير

والتي قدمت بشكل مباشر من العائلات الأردنية أو عبر الهيئة الخيرية الأردنية الهاشمية أو الجمعيات الأهلية المختلفة. كما عمل الأردن جاهداً على المستوى المحلي على تطبيق الآثار السلبية على أثر الأزمة السورية من خلال عقد الكثير من المؤتمرات والندوات شاركت بها كثير من القطاعات المحلية مثل مركز حقوق الإنسان ومعهد الإعلام الأردني والأحزاب السياسية والمؤتمرات المختلفة بمشاركة النخب السياسية والأبحاث العديدة التي قدمها أكاديميين عبر أوراق بحثية ونقاشات مستفيضة من أجل بناء شبكة علاقات مختلفة بين المؤسسات والمنظمات المعنية بشؤون اللاجئين أو بالتحديات التي تعانيها الأردن على أثرها، كما وقدمت الندوات والمؤتمرات المختلفة مناقشاتها عبر أوراقها البحثية لدراسة التركيبة الديموغرافية والأوضاع الاقتصادية والمهنية وأوضاع المخيمات وظروف المرأة والطفل ومصادر الدخل وما تلقىه من آثار على المجتمع الأردني من النواحي المختلفة، والتي خلصت إلى نتائج وبيانات من شأنها مساعدة صناع القرار في الدولة الأردنية.

التوصيات

- منح اللاجئين السوريين تصاريح عمل وفي قطاعات محددة.
- تشجيع الأثر الإيجابي للوجود السوري في الأردن وخاصة في قطاع الاستثمار لخلق فرص عمل جديدة.
- الاستفادة من المنح والقروض المقدمة للأردن بسبب اللجوء السوري بإيجاد مشاريع تنموية وخلق فرص عمل.
- تنظيم المساعدات المقدمة للاجئين السوريين بحيث يتم تقاسمها مع الأسر الأردنية التي كانت تعول على المساعدات والمنح الخارجية.
- الاستفادة من المؤتمرات والندوات والرسائل الجامعية والأبحاث في تحليل تأثيرات اللجوء السوري في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية على الأردن والأخذ بتوصياتها في سبيل إيجاد حلول للمشاكل التي جاءت بها.
- السعي إلى محاولة الوصول إلى حلول للأزمة السورية ومناقشتها في المحافل الدولية.
- محاولة التوصل إلى آلية ناجحة لتفعيل هجرة السوريين المتواجدين في الأردن إلى دول أخرى خاصة إلى الدول الأوروبية.

الخاتمة

لقد واجه الأردن تحديات سياسية واقتصادية كبيرة منذ

قبل الحكومة الأردنية من أجل تمكين الأردن من تلبية كافة متطلبات استضافة اللاجئين السوريين والتي من ضمنها تعزيز منعة المجتمعات المستضيفة ومتطلبات دعم الخزينة في عمل تشاركي ضم أكثر من 150 مؤسسة وطنية ودولية معنية في الاستجابة للأزمة السورية في 11 قطاع ذو أولوية (موقع حكومة المملكة الأردنية الهاشمية، 2016/1/6).

كما جاءت هذه الخطة لتوحيد مستوى واحد من التمويل من الهيئات المانحة الدولية والعربية وأهمية تنفيذ التزامات المجتمع الدولي ضمن الإطار الشمولي لخطة الاستجابة الوطنية، الرسمية وغير الرسمية، في سبيل تقديم هذه المعونات بشكل مدروس يلائم ما جاءت به الخطة الوطنية لتخفيف آثار هذه الأزمة، كما وقدرت الخطة الوطنية متطلبات الأزمة السورية بقيم المبالغ التي تتكبدها الدولة الأردنية والتي لا يستطيع أن يتحملها وحده.

كما وشكلت الحكومة الأردنية لجنة وزارية وفنية لوضع الخطط التنفيذية وتحضير المشروعات للتواصل مع كل الجهات المانحة لعرض الأولويات التي أعدها الأردن لإيجاد الجهات التمويلية وترجمتها إلى أرض الواقع لتخفيف أعباء اللجوء السوري على المملكة (بنزا، 2016).

كما وأنشأت الحكومة الأردنية وحدة مكلّفة تعمل على متابعة مخرجات مؤتمر لندن وذلك لضمان استدامة إدارة وتنفيذ مضمون ومتابعة الالتزامات الواردة في وثيقة استجابة المجتمع الدولي للإطار الشمولي التي أقرت فيها، والتي تعمل على 8 محاور وهي محور إنشاء وحدة متابعة التنفيذ، ومحور المفاوضات مع الاتحاد الأوروبي لتبسيط قواعد المنشأ، ومحور إعادة تنظيم سوق العمل (التنظيمية والاحتياجات التدريبية وتقييم المهارات)، بالإضافة إلى محور البرنامج الجديد مع صندوق النقد الدولي: التسهيل الائتماني الممتد مع الصندوق، ومحور تطوير بيئة الأعمال والاستثمار وتطوير المناطق التنموية لاستقبال الاستثمارات، ومحور تنفيذ المنح المقدمة لخطة الاستجابة الوطنية الأردنية للأعوام 2016-2018، ومحور دعم قطاع التعليم، ومحور تنفيذ التزامات التمويل الميسر والمنح لتمويل الفجوة التمويلية والمشاريع التنموية وخطط البرنامج التنموي التنفيذي (موقع حكومة المملكة الأردنية الهاشمية، 2016/1/6).

ثانياً: دور المجتمع المحلي

لقد قدم الأردن عبر تاريخه الطويل أنموذجاً إنسانياً رائعاً في التعامل مع قضايا اللاجئين متقاسماً معه لقمة العيش، وهو ما شاهدناه من تقديم المساعدات العينية والنقدية على الرغم من سوء الأوضاع المعيشية التي يعاني منها المواطن الأردني

لقد أنعش وجود اللاجئين السوريين الحركة التجارية في كثير من محافظات المملكة، بحيث ارتفع الطلب على السلع الغذائية بشكل عام، بالإضافة إلى ارتفاع جودة الخدمات المقدمة والبضائع، حيث دفعت المنافسة في السوق المحلية إلى رفع سوية القطاعين التجاري والصناعي، ناهيك عن خبرة العمالة السورية خاصة في قطاع الصناعات الغذائية، مما يملئ على القائمين في الاقتصاد الأردني على ضرورة الاستفادة من الفرص المتاحة من وجود السوريين على أراضيها من خلال استقطاب المستثمرين منهم وتعزيز الصناعات الصغيرة والمتوسطة، والاستفادة من المنح والقروض التي قدمت وسبق تقديمها إلى الأردن في تنمية الخطط والبرامج المستهدفة للخروج من الآثار السلبية التي جاءت بها الأزمة، وتحقيق الفرص المتاحة لتطوير أي مشاكل لاحقة على كل المستويات والقطاعات، بالإضافة إلى تطوير وخلق فرص إنتاج وعمل جديدة لحل المشاكل التي تعاني منها الأردن قبل ظهور الأزمة السورية.

أن التطلع إلى أمل بانفراج الأزمة السورية في الوقت الحالي مرتهن بسياسات الدول العظمى ومصالحها السياسية والعسكرية بالإضافة إلى كل ما يستجد على الساحة العالمية سواء أكانت عربية أم أجنبية، وعليه فستبقى آثار الأزمة السورية على الأردن مستمرة وقد تتضاعف أحيانا أو قد تستقر على ضوء الوضع السياسي الحالي، والذي ستمحور نتائجه في المستقبل القريب والبعيد.

ظهور الدولة الأردنية وحتى الآن، والذي تركت فيه قواه على مواجهة تلك المصاعب بوجود دعائم أساسية كان من أهمها نهج القيادة الهاشمية في التعامل مع كل الظروف المحيطة سواء أكانت داخلية أم خارجية.

كما رسم النظام السياسي الأردني خطوات ناجحة في تعزيز الأمن والاستقرار على الأراضي الأردنية والثبات في نقل رسالة الثورة العربية الكبرى من أجل احتضان مبادئها الرامية إلى احتواء الأمل العربي بالوحدة والتكاتف العربي على مدى السنوات، والتي نظرت إلى احتواء اللاجئين السوريين كجزء من رسالتها على الرغم من عدم توقيع الأردن لاتفاقية اللجوء السياسي التي تناهت لها الأمم المتحدة في عام 1951.

كما ويعيش الأردن في ظروف اقتصادية صعبة وذلك بسبب شح الموارد والثروات جعله يتأثر من الأزمة السورية بشكل واضح تم توضيحه من خلال البحث المقدم والذي أثر سلبا على العديد من القطاعات الحيوية فيها وعلى عبء في خزينه الدولة وزيادة المديونية وارتفاع عجز الموازنة بالإضافة إلى تضرر القطاع التجاري والتجارة الخارجية التي كانت تعبر من سوريا إلى تركيا باتجاه أوروبا بسبب التراجع في النقل البري.

على الرغم من الآثار السلبية التي ترافقت مع أزمة اللجوء السوري إلى الأردن إلا أن هناك بعض البوادر الايجابية التي استفادت منها، وخاصة تلك التي تتعلق بزيادة الطلب على السلع والخدمات التجارية، فضلا عن تدفق المساعدات الخارجية من الدول المانحة بشكل غير مسبوق.

المصادر والمراجع

حنين للنشر والتوزيع، عمان.
المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأردني، (2015) "الآثار الاقتصادية والاجتماعية لازمة نزوح السوريين على الاقتصاد الأردني".
المشاقبة، أمين، (2014) "حلول ومقاربات سياسية حول أزمة اللجوء السوري في الأردن"، صحيفة الرأي الالكترونية.
المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.
النحاس، إبراهيم بن محمود، (2015) "أحداث الشرق الأوسط السياسية: متغيرات أم تحديات"، صحيفة الرياض، العدد (17054).
الهيئة الخيرية الأردنية الهاشمية، 2014.
بالونش، فابرس، (2016) "أسوأ ما في أزمة اللاجئين السوريين قادم إلى أوروبا"، معهد واشنطن لسياسة الشرق الأوسط الأدنى.
دائرة الإحصاءات العامة الأردنية، تقارير 2010.

الزغول، ساطع، (2016) "مطلوب مراعاة كامل حقوق اللاجئين السوريين دون التمهيد لدمجهم في المجتمع المحلي"، صحيفة المجد الالكترونية، العدد (715).
السعايدة، رويداء، غدير السعدي، (2016) "اللجوء السوري يفاقم تحديات الشباب الأردني"، صحيفة الرأي الأردنية.
العبادي، السعيد، (2014) "الشرق الأوسط متغيرات الواقع والآفاق"، صحيفة نون بوست.
العطي، ردينه، (2014) "المؤثرات الاجتماعية لازمة السورية على المجتمع الأردني"، صحيفة أخبار الأردن الالكترونية.
العفيف وآخرون، (2008) التربية الوطنية، الطبعة الثالثة، دار جرير للنشر، عمان.
العناقرة وآخرون، (2008) التربية الوطنية، الطبعة الأولى، دار

- مرکز دراسات الشرق الأوسط، (2013) "الندوة الأردنية من أجل أمن ومستقر".
 منظمة العمل الدولية، تقرير 2016.
 وزارة التخطيط والتعاون الدولي، تقارير 2016.
 وزارة التربية والتعليم الأردنية، تقارير 2016.
 وزارة الصحة الأردنية، تقارير 2016.
 وزارة الطاقة والثروة المعدنية الأردنية، تقارير 2016.
 وزارة المياه والري الأردنية، تقارير 2016.
 وكالة الأنباء الأردنية بئرا، "زيارة رئيس الوزراء الأردني إلى مخيم الأزرق"، 2016/1/30.
 BBC عربي، "أحداث الأزمة السورية"، 2011.
 جفرا نيوز، (2016) "مئة يوم على مؤتمر لندن: النتائج متواضعة".
- رحالته، احمد، (2014) "الدور التركي الجديد في منطقة الشرق الأوسط"، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، عمان.
 ريغرت، بيرند، (2015) "وجهة نظر: أوروبا بحاجة إلى نظام الحصص للاجئين"، صحيفة DW الالكترونية.
 صحيفة الدستور، (2004) "مشكلة الفقر في الأردن ترتبط بمستوى الأجور أكثر من ارتباطها بالبطالة".
 عوض، احمد محمد، (2015) "الاقتصاد الأردني 2015: تحديات وفرص"، صحيفة الغد الالكترونية.
 فرانسيس، الكساندرا، (2015) "أزمة اللاجئين في الأردن"، مؤسسة كارينغي للشرق الأوسط.
 فريجات، معاذ، "أزمة اللاجئين السوريين في الأردن مخاطر وفرص"، حوكمة. (حوكمة: موقع الكتروني ضمن برنامج إعلامي استقصائي أطلقته مؤسسة طومسون رايتز بالشراكة مع شبكة "أريج" إعلاميون من أجل صحافة استقصائية عربية).

The Impact of the Syrian Crisis on Jordan

*Nadia faleh alomoush**

ABSTRACT

This research aims to focus the light on the negative challenges which accompanied the Syrian refugee crisis, and its effect on the different sectors in Jordan through internal challenges show the increasing press which affected on infrastructures, economic, social, and security resources, in addition to external challenges that illustrates the effect of the political stability variation in the middle east on Jordan, and what it stands for regarding the international pressure and conditional aids, loans, and gifts which depend on the policy of granting countries, the research shows also the role of Jordanian government and local society in decreasing the effects of Syrian refugees hospitality which the research shows their different roles such as initiations, human aids, in addition to different academic, research vision.

Keywords: Refugee, Middle East, UN High Commissioner for Refugees (UNHCR).

* Faculty of Technological Engineering, Al-Balqa' Applied University, Jordan. Received on 23/9/2016 and Accepted for Publication on 4/12/2016.